عرض كتاب: العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جداً

تأليف: بول ويلكينسون.
ترجمة: لبنى عماد تركي.
مراجعة: هبة عبد العزيز غانم.
دار النشر: كلمات / القاهرة.
سنة النشر: ٢٠١٣.

عرض: م.د. أثير ناظم الجاسور.

في المقدمة يبحث هذا الكتاب في مفهوم العلاقات الدولية بوصفه مفهوم فضفاض لانه لايمثل العلاقات بين الدول فحسب، ويتطرق للمدارس الفكرية التي فسرت او حللت هذا المفهوم من خلال النظرية والتطبيق، فالمدرسة الواقعية بعد ترى أن السياسة الدولية في صراع مستمر على السلطة لكنها لا تترتب لزاماً حروب علنية متواصلة، لكنه دائماً يستلزم التأهب لخوض الحرب، والتشديد على ضرورة استمرار بناء التحالفات، ايضاً يبحث في نظرية الاعتماد المتبادل التي تُعد نقد للواقعية الذين شددوا على أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول وأكدوا أن الاغلبية العظمى من التعاملات بين الدول سلمية وتُدار وفقاً للقانون الدولي وفي إطار المصلحة المشتركة، ايضاً يتطرق للمدرسة التفكيكية لما بعد الحداثة واتباع هذه المدرسة يشتركون في حركة فلسفية شاملة تدعى " النظرية الاجتماعية النقدية" يدعون إلى تفكيك كتابات الاكاديميين وصانعي السياسات الذين يفسرون العالم ويميطون اللثام عم المعاني والمقاصد الذاتية المتضمنة في النصوص، ويقضون وقتهم في محاولة الكشف عما يظنونه تحريفات ومعاني خفية، ويتحدث عن الحاجة للمنطق السليم من خلال دور النظريات لكونه تقدماً عوناً بعد ان نضعها في طريق التجربة والمراقبة، أما عن تحليل الازمة الدولية فيبدأ الحديث عن الحرب التي دارت رحاها بين حزب الله واسرائيل عام ٢٠٠٦ ويبدأ منذ احتلال لبنا واغتيال " شلومو أرجوف" إلى تبعات حرب ٢٠٠٦ في لبنان ويَعد المدنيون اللبنانيون هم حقاً الضحايا الابرياء للقصف الاسرائيلي، ويبين أن احد الدروس المستفادة من هذا النزاع هو ان القصف الجوي مهما كانت كثافته ليس وسيلة فعالة ولا مشروعة اخلاقياً للقضاء على تهديد صادر من جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، والدرس الاخر محبط

تماماً هو ان البلد الذي يفتخر بكونه ديمقراطياً ما ان يبدأ في استخدام الارهاب لمحاربة الارهاب يكون قادراً تماماً على انتهاك حقوق الانسان وارتكاب جرائم الحرب. الفصل الاول يحمل عنوان الدول يبدأ الفصل بصورة سياسية بتخيل وزير خارجية الولايات المتحدة وهو يستمع لاحد كبار المستشارين لاول يوم له في المنصب، ويبدأ بالحديث عن دور مجلس الشيوخ الامريكي في تعيين وزير الخارجية، والحديث عن بريطانيا وديمقراطيتها وكيف باستطاعة رئيس الوزراء منح هذا المنصب، وكيف ان منصب وزير الخارجية في بريطانيا هي تنفيذ لسياسة رئيس الوزراء، ويحدث المستشار وزير الخارجية عن طبيعة الدول في المدن الاغريقية واساليب ادارة الدولة انذاك، ويسترسل في الحديث عن منظومة الدول الاوروبية الحديثة منذ صلح ويستفاليا (١٦٤٨)، ويستخدم مصطلح الدولة القومية ويفرق بين الدول ذات السيادة التي تشكل جزءاً من منظومة الدول العالمية وتلك التي تكون فعلياً وحدات حكم إقليمي أو محلي داخل الدول ذات السيادة، ويتحدث عن حدود القوة العظمى للولايات المتحدة الامريكية منذ أنهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٨٩ – ١٩٩٠، والحديث عن اقتصادها كأكبر اقتصاد بلا منازع الذي جعل لها مكانة اقتصادية ناتجة للنمو الاقتصادي الضخم، إلى جانب تعزيز مكانتها السياسة مع حلفائها وحلف شمال الاطلسي، ايضاً يذكر السياسة الخارجية الامريكية وأحداث سبتمبر والتحول نحو النهج الاحاديوكيف تحولت السياسة الخارجية بموجب الحرب على الارهاب التي نادى بها جورج بوش عام ٢٠٠١ والتي كانت عبارة عن استعراض للقوة وتغيير جذري في السياسة الخارجية، وتحدث عن ضعف النهج التعددي في العالم الذي يعتبره ليس خطأ امريكا لوحدهاوكيف يدور الصراع الخفي بينها وبين كل من الصين وروسيا والتركيز على نزعة الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" الانتقامية وشروعه في برنامج إعادة التسلح، من ثم يشرع إلى تصنيف الول من حيث شكل النظام إلى قمعية وليبرالية ويتواصل بالسرد عن الدولة القمعية وكيفية مساندتها حتى من قبل الولايات المتحدة والحديث عن القمع الاقتصادي والتدابير الاقتصادية التعسفية داخل الدولة الواحدة وان لهذه الدولة نماذج متعددة، ومن ثم يتم الحديث عن الولة الشمولية التي تتناول من خلال نظريتها مجتمعاً

جماهيرياً دُمرت فيه الروابط التقليدية والتنظيمات والولاءات من جراء ويلات الحروب، وايضاً الانظمة الاستبدادية الفردية الاجرامية متخذاً شخصيتين يتجلى فيهما هذا المفهوم هما (عيدي أمين و صدام حسين)، ويبدأ الحديث عن الاستخدام السليم للقوة في الدولة الليبرالية ومشروعية استخدام القوة ودور وفاعلية القوات المسلحة لصد أي هجوم خارجي والحفاظ عن الامن الداخلي يقع على عاتق الشرطة، وحماية السكان والحد الادنى نت القوة يأتي من خلال السيطرة على الحشود والمظاهرات المحتمل اتسامها بالعنف، ايضاً يتطرق للدول الضعيفة والفاشلة على اعتبار ان مثل تلك الدول تكون متورطة في ازمة ما وان للولايات المتحدة مصلحة فيها، بعدها يتطرق لدور الفرد والدولة فدراسة العلاقات الدولية تأتي من خلال دور الافراد المتميزين ويعطي مجموعة من الامثلة عن افرتاد كان لهم دوراً كبيراً في سير عمل الدولة.

الفصل الثاني يحمل عنوان غير الدول ويبدأ بالديان حيث ان من الخطأ الافتراض ان الناس هم يحددون هويتهم فالملايين لا سيما اولئك الذين يعيشون داخل حدود دول تتسم بتعدد دياناتهم واعراقها تحدد هويتهم الاساسية من خلال دينهم او مزيج من دينهم وعِرقهم، بالتالي فأن أثر الدين على العلاقات الدولية لايقتصر على اسلامي او مسيحي دون غيرهما فالتطرف الديني اعطى نتائج سلبية على العلاقات الدولية، أما القومية فهي تؤكد على أن الامة لا بد من أن تصبح الوحدة الاساسية الشاملة للتنظيم السياسي، اما الصور الرئيسية للحركات القومية تتمثل بالقومية الثقافية والقومية المناهضة للاستعمار في العالم الثالث والشركات متعددة الجنسياتوالعصابات المسلحة والمتمردون، والجماعات والشبكات الارهابيةوالمنظمات الانسانية ومنظمات حقوق الانسان.

الفصل الثالث يتناول المنظمات الحكومية الدولية حيث انها تمثل فئة خاصة ضمن المنظمات الدولية، ودائما ما تتأسس المنظمات الحكومية الدولية على يد حكومات تدرك أن من مصلحتها الوطنية ان تبرم اتفاقات متعددة الاطراف، ويتحدث عن وفاق القوى الاوروبية الذي نشأ في أعقاب الحروب النابليونية الذي كان مثالاً ولضحاً على تضافر القوى الاوروبية الكبرىعلى مدى طويل، وتحدث البعدان الرئيسان الذان يدخلا

في تحليل مقارن للمنظمات هما مجال المنظمة من خلال القضايا التي تؤثر فيها في إطار العلاقات الدولية و نطاق المنظمة اي عدد الدول المنظمات المهمة من غير الدول التي تستطيع المنظمة التأثير عليها، ويتطرق للمنظمات التي تأسست بهدف تعزيز الامن الاقليمي مثل منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة الامن والتعاون في أوروبا، وتطرق لعصبة الامم (١٩١٤ – ١٩١٨) التي تشكلت كردة فعل على الاعمال المروعة والمجازر التي ارتكبت بحق الانسانية في الحرب العالمية الاولى، والسبب الرئيس لفشل العصبة هو الفاظ على الامن والسلم الدوليين وعلى اعتبار انها لم تعكس واقع ميزان القوى القائم في فترة ما بين الحربين، لكن رغم هذا الفشل إلا انها اثبتت على وجود رغبة دولية في إقامة مؤسسة دولية قادرة على حفظ السلام، اما الامم المتحدة فأنها ايضاً تعاني من عيوب خطيرة وهناك نقاط ضعف جوهرية، وطرح مسألة اصلاحها من خلال تعزيز دورها في حل القضايا الدولية بما يتوافق مع متطلبات الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، اما الاتحاد الاوروبي هو تركيبة المؤسسات والعمليات التي تشكل في مجملهاجزءاً من الجهود التي يبذلها الاوروبيين لتحقيق التكامل الاوروبي الاقتصادي والسياسي، ويتطرق لقضايا الخلاف داخل البيت الاوروبي وان تحقيق التكامل الاقتصادي ليس بالضرورة ينتج عنه تكاملاً سياسياً، ويطرح قضية حلف شمال الاطلسي ومسألة حمايته للاوروبيين كذلك قضية انضمام دولاً جديدة للاتحاد الاوروبي تحديداً تلك الدول التي كانت تحت المظلة الاشتراكية او دول الشرق الاوروبي، والقضية الاهم التي تم تناولها هي بطئ وضع سياسة أمنية مشتركة لدول الاتحاد بسبب الولاءات القومية لدى الزعماء والمشرعين والناخبيين في الدول الاعضاء بالاتحاد، ثم يتطرق لبعض المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية الاخرمثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا التيدعت إلى تعزيز التعاون الاقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية جاء بغية تعزيز التكامل الاقتصادي بين أثنتي عشر دولة عربية، والجماعة الكاريبية ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، والكومنولث التي تعد اكثر خروجاً عن المألوف وهو ليس منظمة حكومية دولية أقليمية.

الفصل الرابع يحمل عنوان مشكلات وتحديات وتم التركيز في هذا الفصل على المشكلات والتحديات المهمة التي تواجه المجتمع الدولي ككل، ويتناول المشاكل البيئية والكوارث التي واجهت وستواجه العالم مع وضع الحلو لهذه المشكلات مثل تسونامي والتهديد الموجه إلى الامن البيئي من الاحتباس الحراري، وايضاً الاسلحة النووية وتمثل قضية انتشارها والاخطار التي تنطوي على أحتمالية استخدامهاعلى الرغم من إقامة نظام فعال لمعاهدة عدم الانتشار النووي فأننا نعيش في عالم ما زالت الدول الحائزة للاسلحة النووية، أما الاسلحة الكيميائية والبيولوجية فهي بدورها القدرة على قتل آلاف من الاشخاص، ويتطرق لقضية منع الابادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات التي تمس حقوق الانسان ويبدأ بتعريف اتفاقية جريمة الابادة الجماعية التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة لعام ١٩٤٨، ويطرح مجموعة من الصور التي تمثل انتهاكاً حقيقياً للانسانية وحقوق الانسان، وتطرق الكاتب لفهوم الفجوة بين الشمال والجنوب والتي تحث من خلالها عن الاستقطاب القائم بين البلدان الصناعية المتقدمة في النصف الشمالي من الكرة الارضية، واقل البلدان نمواً التي ضربها الفقر في النصف الجنوبي.

اما الخاتمة تركز على اهمية الدبلوماسية المحنكة الصبورة التي تقيم أواصر التعاون ليس وع الدول فحسب وإنما مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات من غير الدول، ويتبع أنه في عالم تمتلك الدول فيه اسلحة دمار شامل لا يمكن قياس الحنكة السياسية الدولية والقيادة الدولية فقط من منطلق استعمال القوة العسكرية او التهديد باستعمالها كأداة منظمة للسياسة الخارجية، ومن الجدير بالاهتما ان يضع الجميع في الحسبان أن قلة قليلة من الدول التي تتمتع بانظمة حمك ديمقراطية.